الأنباء
الجمعة 31 مايو 2013

المجلس يقرر التمديد اليوم والرئيس يطعن قريبا

سليمان يتمنى على نصر الله الانسحاب من سورية مستبدلاً ثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة» بإعلان بعبدا

القوى السياسية في لبنان، تجدد شرعيتها لنفسها بنفسها، هذه القوى او بعضها، هي ذاتها وراء زعزعة الأمن الذي اعتمد كسبب موجب لتمديد ولاية مجلس النواب، اما مباشرة واما عبر التحفيز والتحريض.

الوضع السوري احتل المساحة الاوسع من هذه الاسباب الموجبة، وهو ما كان واردا لولا المشاركة المباشرة لحزب الله بالحرب في سورية، مقابل المشاركة غير المباشرة لفصائل لبنانية اخرى الى جانب المعارضة السورية.

ولم تقتصر هذه المشاركة على القتال او التحويل او الدعم الاعلامي بل تعدت كل ذلك الى الموت على الاراضي السورية على حدود الارض، وقد جاء التمديد لمجلس النواب بمثابة جائزة ترضية على جهد لم يبذل، او بدل اتعاب على اتعاب لم تحصل، بدليل ان اكثر نقاط ضعف البرلمان الممدد له، انه بخلال سنواته الاربعة، عقد جلسات تشريعية معدودة، ونسي التشريع واعتاد التعايش مع حكومات بلا موازنات مالية سنوية، فالدولة اللبنانية تصرف على القاعدة الاثنا عشرية منذ بضع سنوات، وتستجد اموال الصرف من سندات الخزينة التي تعطيها المصارف الحاذقة والاكثر توسعا من مصارف البلدان الهانئة بالسلام والاستقرار.

وكان المدخل للتمديد اقتراح قوانين انتخابية لا يمكن الركون اليها، اما مذهبية او تقسيمية او مر عليها الزمن.

وهكذا اختلف الجميع على قوانين الانتخاب ليتفقوا على التمديد للمجلس، تحت هاجس الخوف من الفراغ، وهذا يحصل للمرة الأولى بعد اقرار دستور الطائف، ووضعه موضع التنفيذ عام 1990.

اكثرية نيابية تفوق المائة نائب تم حشدها ليوم الجمعة العظيم تحكمها حيثية الظروف القاهرة والشارة الامنية الحمراء والانتصار على الفراغ.

هذا الاجتماع النادر بين قوى 8 و14 آذار على شرف التمديد للبرلمان القديم، شابه تخلف تيار العماد ميشال عون عن الركب، والذي غالبا ما تكون اعتراضاته من باب خالف تعرف او تزداد معروفية وشعبوية، فالعماد ادرك من حليفه الفعال حزب الله ان التمديد مطلوب، وان مختلف القوى موافقة بما فيهم مسيحيو 14 آذار فوجدها فرصة للاستثمار السياسي وبالتالي للقول ان التمديد أي تمديد دستوري غير شرعي وانه لا يوافق على التمديد لانه غير شرعي، علما انه وكتلته سيستفيدون من التمديد الحاصل.

رئيس الحكومة المكلف تمام سلام مستقبلا النائب ميشال المر (محمود الطويل)

تمام سلام: مشاورات جديدة لحكومة المصلحة الوطنية

استنفار أمني وطبي في الضاحية الجنوبية تحسباً لتهديدات «النصرة»

واكثر من ذلك فالعماد عون لن يكتفي بمقاطعة جلسة الاقتراع على التمديد بل سيطعن بالقانون امام المجلس الدستوري اسوة بالرئيس ميشال سليمان الذي اعلن عن ذلك مقدما وسلفا وهكذا يكون سجل نقطة على خصومه المسيحيين الذين ارتكبوا خطيئة التمديد من وجهة نظره، ثم ظهر بمظهر الند للرئيس سليمان في مجال الحرص على المفاهيم الدستورية والقانونية التي تمنع الوكيل من تمديد الوكالة لنفسه بنفسه، بمعزل عن الضرورات التي تبيح المحظورات احيانا.

ومع اجتياز محطة التمديد لمجلس النواب اليوم يتحول الاهتمام الى تشكيل الحكومة حيث اختلفت المعطيات لكن الاسماء والمعادلات على حالها فقوى الثامن من اذار على شكلها بالثلث المعطل، واخر توزيعاتها غير المعلنة وفق معطيات «الأنباء» حكومة من 24 وزيرا تسعة لها وتسعة لـ 14 آذار وستة للوسطيين اي للرئيس سليمان وسلام وللنائب جنبلاط يضاف الى ذلك رفضها المداورة في الحقائب الوزارية اي الاحتفاظ بوزارات الخارجية المجيرة لخدمة النظام السوري والطاقة المستثمرة من قبل تيار العماد عون والاتصالات الموضوعة شبكاتها بتصرف حزب الله.

بالمقابل يبدو الرئيس المكلف تمام سلام على موقفه الداعي الى حكومة دون معطلات أو منغصات أو عناصر مشاكسة أو استفزازية، وبالتالي حكومة من ثلاث ثمانيات، مع إلزامية المداورة في الوزارات وعدم تكريس أي وزارة لحزب معين أو طائفة معينة، وقال سلام انه سيتعامل مع المعطيات الجديدة وسيجري جولة مشاورات مع القوى السياسية والكتل النيابية لرسم ملامح الحكومة الجديدة لتكون حكومة «مصلحة وطنية».

وتلتقي قوى 14 آذار مع معايير سلام للوزراء والحقائب، لكنها تضع شرطين حاسمين ممنوعين من الصرف وهما: عدم مشاركة حزب الله بوزراء من الحزب في الحكومة، وعدم إدراج ثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة» في البيان الوزاري، بعدما حول حزب الله المقاومة من مقاومة للاحتيال المعادي الى مقاومة لحرية شعب شقيق، فضلا عن تأكيد الرئيس الأسد لـ «المنار» ان سورية وحزب الله في محور واحد، مجيبا بذلك على الخطاب الأخير للأمين العام للحزب حسن نصرالله الذي شرّع فيه القتال في سورية. في وقت تتالت الإدانات العربية والدولية لهذا الانخراط المرفق بتصعيد غير مقبول، من جانب الحزب في بلدة القصير.

رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط بدا مرتاحاً للاتفاق الذي حصل، لأن أمن البلد واستقراره أهم من الانتخابات، وقال: أخيرا وصلنا الى إقرار التمديد بعد مخاض عسير.

وأضاف: نكون مجانين لو أجرينا الانتخابات في هذه الظروف، وأبدى تفهما لموقف رئيس الجمهورية لجهة تقديم الطعن، وقال: الرئيس أعطى كلمة وربما كان محرجا، أما العماد عون فأنا أدعوه، على الرغم من كل شيء بيننا الى إيجاد حالة من الاستقرار لمدى طويل، ودعا الى حماية الجيش سياسيا، كي يظل قادرا على حمايتنا أمنيا.

وكان الرئيس ميشال سليمان أطل عبر قناة المستقبل مساء الأربعاء ـ الخميس، مؤيدا حكومة وحدة وطنية «لا تستبعد أحدا»، لكنه ليس مع تكرار ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة في البيان الوزاري، خلافا لرأي حزب الله، حيث بات يفضل إبداء الاستراتيجية الدفاعية وإعلان بعبدا في بيان الحكومة العتيدة.

سليمان وعبر قناة المستقبل قال انه سيحتفظ بحقه في التحقق من دستورية قانون التمديد، لأن إجراء الانتخابات برأيه أفضل من التمديد، مشددا على رفض تمديد ولايته.

وأضاف: أفضل أن تجرى الانتخابات بعد شهر أو شهرين، وليس في 16 يونيو، وأن يصدر قانون يبرر التأجيل للتوافق على قانون جديد الى أغسطس أو سبتمبر على أن تجري الانتخابات حكما، أما اذا كان البديل التمديد الطويل الاجل فليجر إعداد القانون فورا وعند إنجازه تجرى الانتخابات في أي وقت.

وتمنى الرئيس سليمان على الأمين العام لحزب الله أن يعيد النظر بإقحام المقاومة في سورية، مشددا على أن محاربة «التكفيريين» تتم بتوحد اللبنانيين، والتفاهم حول الدولة.

وقال: لا يجب أن تتصرف المقاومة بخيار خارج عن خيار الدولة اللبنانية وخيار الشعب اللبناني، لقد كنا نعتز بهذه المقاومة، ولا نريد لها ان تتورط لا في الجولان ولا في سورية.

وردا على سؤال قال: علاقتي مع الرئيس نبيه بري عظيمة، وقد دعوت السيد حسن نصرالله الى بعبدا منذ خمس سنوات فاعتذر لظروفه الأمنية، وأنا أدعم قائد الجيش العماد جان قهوجي بقوة وبشكل غير مشروط.

وعن علاقته بالرئيس بشار الاسد، قال ان بشار صديقي وكنت أطمع لرؤية سورية ديموقراطية معه، وردا على سؤال عن دور سورية باختياره للرئاسة، قال ان مجلس الوزراء عينني قائدا للجيش ومجلس النواب انتخبني لرئاسة الجمهورية، ولمن يتحدث عن الوفاء أقول له الوفاء للوطن وللقسم وليس للأشخاص، ولم أطعن الأسد ليقال ان هذا عدم وفاء، لكنني انتظرت تبريرا منه بعد قضية ميشال سماحة، وهذا لم يحصل.

وسئل سليمان عن صحة ما نقلته «ويكيليكس» من وصفه العماد ميشال عون بالمجنون، فانتقد حرص السفراء على نقل ما يسمعون دون ما يقولون، وأشاد بعلاقته مع العماد عون، دون أن ينفي ما ورد في السؤال أو يؤكده.

أمنيا، سقطت ثلاث قذائف مصدرها المعارضة السورية على بلدة الهرمل، انفجرت إحداها قرب منزل رئيس البلدية وأصيبت امرأة تدعى سوسن عبدالخالق علو.

وسقطت قذيفة أخرى في بلدة قنية العكارية مصدرها جيش النظام.

وشدد حزب الله من إجراءاته الأمنية في الضاحية الجنوبية، ووضع المستشفيات ووسائل الإسعاف في حالة طوارئ قصوى منذ التهديدات التي أطلقها الجيش السوري الحر وجبهة النصرة بضرب الضاحية الجنوبية وحيث يتواجد حزب الله.

● بيروت ـ عمر حبنجر

تحليل إخباري

بعد التمديد: ماذا عن تمام سلام الحكومة «الانتخابية»؟

يمكن للرئيس المكلف تمام سلام ان يعلن نفسه احد المستفيدين من التمديد الذي سيقر اليوم للمجلس النيابي، فهذا المجلس الذي سماه بـ «شبه اجماع» باق ومستمر ومن المفترض أن يبقى سلام معه وان يستمر في مهمته لتشكيل «حكومة التمديد» ولكن يسود اعتقاد على نطاق واسع ان «التمديد أعاد خلط أوراق كثيرة سياسية وحكومية» وان «الأحداث تجاوزت تمام سلام»، فالظروف والمناخات الإقليمية التي جاءت به الى رئاسة الحكومة قد تغيّرت، وحكومة الانتخابات التي فصّلت على قياسه تبخرت، وحكومة الأمر الواقع فرصة خاطفة لاحت مثل وميض برق واختفت، وحكومة الـ 24 وزيرا وفق صيغة الـ «8 ـ 8 ـ 8» لم تعد مناسبة مع مواصفات الحكومة السياسية.

يمكن القول ان الوضع الأنسب لاستمرار تمام سلام وانتقاله من ضفة التكليف الى «التأليف» هو تمديد تقني لأشهر محدودة بين 3 و6 أشهر ويصار الى تشكيل حكومة انتخابات بشروط أقل وتسهيلات أكثر من القيادات والقوى السياسية، ولكن هذا الوضع لم يحصل وانما حشرت الخيارات والاحتمالات بعد 20 مايو في خيارين واحتمالين: انتخابات وفق قانون الستين في موعدها (16 يونيو) أو مع تأخير بسيط لأسابيع، وخيار التمديد للمجلس النيابي الذي كانت له الغلبة في النهاية، ومع هذين الخيارين بدا تمام سلام أكبر الخاسرين والمتضررين، وحتى انه لا يجد دورا ومكانا له مع أي منهما:

1 ـ لو تقدم الاحتمال الأول (الانتخابات في موعدها) لانتفت الحاجة الى «حكومة انتخابات» بعدما تبين ان حكومة تصريف الأعمال قادرة على اجراء الانتخابات وان هذه المهمة تدخل في نطاق صلاحياتها وواجباتها، وبعد انتخاب مجلس نيابي جديد تكون الثقة المعطاة لشخص سلام سقطت وانتهت مع انتهاء ولاية المجلس الذي سماه، وستكون دعوة الى استشارات تكليف جديدة ربما تفضي الى تسمية شخصية جديدة لرئاسة الحكومة المنبثقة عن المجلس الجديد.

2 ـ مع تقدم خيار التمديد ليصبح واقعا قانونيا ورسميا ابتداء من يوم غد، تكون المعطيات المتعلقة بـ «الحكومة الجديدة» قد تغيرت الى حد كبير، فالتمديد الحاصل هو تمديد سياسي وليس «تقنيا» وحكومة التمديد ستكون استطرادا حكومة سياسية وستكون خاضعة لتجاذبات ومساومات قوية، خصوصا ان اي اتفاق مسبق لم يحصل على «حكومة ما بعد التمديد» بعدما نجح حزب الله والرئيس بري في فك الارتباط بين ملف التمديد وملف الحكومة وفي جعل التمديد يمر من دون شروط وأثمان، ولأن الحكومة باتت سياسية تغيّر كل شيء بدءا من شرط ان يكون وزراؤها من غير المرشحين للانتخابات وصولا الى تركيبة الـ 24 وزيرا التي لم تعد تصلح لحكومة سياسية ستكون مثل حكومات ما بعد الطائف «ثلاثينية».

أسئلة كثيرة تطرح في خصوص الحكومة السياسية: هل الرئيس المكلف تمام سلام قادر على حمل حكومة كهذه بكل ما تحويه من أعباء وأثقال وشروط؟ هل حزب الله المنهك في معركة سورية في صدد تسهيل مهمة سلام في سياق أولوية تجميد الوضع اللبناني وتمديده أم انه في صدد جعل مهمة سلام صعبة ومحاصرة بشروط (المقاومة والثلث المعطل والمداورة ضمن الفريق الواحد) في سياق تحصين وضعه الداخلي وحماية ظهره؟ وهل تيار المستقبل الذي وصل سلام الى عتبة التكليف من بابه مازال داعما لاستمرار سلام ومتحمسا له ويقبل به رئيسا لحكومة سياسية لفترة طويلة حافلة بالاستحقاقات والأحداث بعدما كان «زكّاه» رئيسا مؤقتا لحكومة انتقالية؟

في الواقع تختزل ظروف واحتمالات «حكومة التمديد» في النقاط التالية:

1 ـ استمرار حكومة تصريف الأعمال برئاسة نجيب ميقاتي طويلة إذا تعقدت عملية التأليف.

2 ـ قيام حكومة سياسية بمراعاة مطالب وشروط حزب الله برئاسة تمام سلام إذا وافق على حكومة كهذه او من دونه اذا اعتذر.

3 ـ في حال الاعتذار تنحصر الخيارات لرئاسة الحكومة بين احتمالين: عودة الرئيس نجيب ميقاتي اذا كان تيار المستقبل غير جاهز وغير راغب بتسلم رئاسة الحكومة في هذه الظروف او عودة «المستقبل» الى رئاسة الحكومة عبر الرئيس سعد الحريري إذا صارت عودته ممكنة على أساس تسوية سياسية يمكن ان يكون التمديد من بداياتها، وبما انه لا مؤشرات الى عودة ممكنة وقريبة للحريري تؤول رئاسة الحكومة الى من يسميه الحريري من أركان المستقبل وتبرز ثلاث أسماء: فؤاد السنيورة، نهاد المشنوق، محمد شطح، الأكثر ترجيحا في هذه المرحلة وملاءة لها.

بعد تسريبات عن مطالبته حماس بمغادرة لبنان: لقاء مرتقب بين حزب الله والحركة

بحسب معلومات «الأنباء» فإن اتصالات تجرى بين حزب الله وحركة «حماس»، تمهيدا لعقد اجتماع مشترك بين القيادتين، يهدف الى تبديد ونفي ما تردد من تهديدات موجهة من قبل الحزب الى الحركة بضرورة مغادرة لبنان، وذلك على خلفية «مشاركة «حماس» في القتال داخل مخيم اليرموك في سورية وفي القصير».

واشارت مصادر متابعة الى ان الاجتماع سيكرس التواصل بين الحزب والحركة رغم بعض التباينات السياسية حيال العديد من القضايا والملفات الاقليمية والتحالفات، لافتة الى ان حماس باقية في لبنان ولم يتغير اي شيء حتى الآن.

وكانت تسريبات قد اشارت الى ان مسؤولا امنيا كبيرا في حزب الله ابلغ ممثل «حماس» في لبنان علي بركة ان الحركة وكوادرها على الساحة اللبنانية اصبحوا غير مرغوب بهم وعليهم المغادرة فورا وخلال ساعات.

واكدت المصادر ان الحزب فوجئ بهذه التسريبات واعتبر انها تندرج في سياق الحملات التي تستهدفه».

● بيروت ـ محمد حرفوش

أخبار وأسرار لبنانية

● **تباينات داخل «الإصلاح والتغيير»:** أعضاء تكتل الاصلاح والتغيير من خارج التيار الوطني الحر «سليمان فرنجية، إميل رحمة، اسطفان الدويهي، سليم كرم، هاغوب بقرادونيان، فادي الاعور» أيدوا التمديد مخالفين موقف العماد ميشال عون، ويرى مراقبون ان العلاقة بين عون وفرنجية تتجه الى مزيد من البرودة والتباعد.

ولاحظ مرجع سياسي واسع الاطلاع في فريق الثامن من آذار، ان امكانات عودة تكتل الاصلاح والتغيير قد تكون صعبة من دون تدخل مباشر من حزب الله، في الوقت الذي يعمد فيه النائب سليمان فرنجية الى توسيع مروحة عمله السياسي على حساب عون، اي عبر ضم جميع الذين سيدخلون المجلس غدا للتمديد، وبالتالي خلط اوراق جديدة قد يسبق تشكيل حكومة الرئيس المكلف تمام سلام المقبلة، مما يستدعي توزيعا جديدا للحقائب الثماني الخاصة بهذا الفريق.

● **رسائل جنبلاطية:** نقل عن النائب وليد جنبلاط قوله: «وأخيرا وصلنا الى اقرار التمديد، بعد مخاض عسير، وانا مرتاح للاتفاق الذي حصل على هذه المسألة لان أمن البلد واستقراره أهم من الانتخابات، واضاف: نكون مجانين اذا اجرينا الانتخابات في هذه الظروف».

وعن تعليقه على الطعن الذي ينوي الرئيس سليمان والعماد عون تقديمه لابطال التمديد، قال: «أتفهم موقف رئيس الجمهورية، هو أعطى كلمة، وربما يكون مجروحا، اما العماد عون فأنا أدعوه برغم كل شيء بيننا، الى ان نحاول ايجاد حالة من الاستقرار لمدى طويل».

● **جبل محسن ونهر البارد: 14 آذار تدعو الدولة الى التعاطي مع جبل محسن كما فعلت مع «مخيم نهر البارد»: في خطوة بدت اقرب الى «خرق سياسي للهدنة الأمنية» المطبقة في طرابلس،** عقدت الامانة العام لـ 14 آذار اجتماعها الاسبوعي في طرابلس في مركز تيار المستقبل وبمشاركة كل اعضائها ونواب المستقبل في الشمال واصدرت بيانا شنت فيه هجوما عنيفا على حزب الله، وشبهت ما يجري في طرابلس بمخيم نهر البارد، رافضة اي خط احمر امام سلطة الدولة وقيام الجيش بمهامه كاملة.

وخلص البيان الى تبني مطالب نواب المدينة بأن تتحرك النيابة العامة التمييزية فورا وتباشر اصدار مذكرات التوقيف بحق احد اتباع «النظام الاسدي» (رفعت عيد) الذي ظهر في وسائل الاعلام المحلية والعالمية مهددا ومتوعدا ومنفذا قصف مدينة طرابلس وقتل ابنائها، داعية السلطة القضائية الى وضع حد فوري لعصابة المسلحين التي تحتل بعل محسن، على غرار ما قامت به في ملف «فتح الاسلام» بقيادة شاكر العبسي.

● **خلافات عميقة بين الصدر ونصرالله:** أكد مصدر سياسي عراقي لـ «الشرق الأوسط» وجود خلافات عميقة بين رجل الدين العراقي مقتدى الصدر والسيد حسن نصرالله على خلفية دعم الاخير لنظام الاسد، مشيرا الى ان «الصدر أكد أنه من الخطأ جدا تورط الشيعة بدعم الاسد ضد شعبه، وان هذه المسألة ستبقى على مر التاريخ علامة سلبية ضد الشيعة الذين عانوا من الاضطهاد والمظلومية في العراق على مر عقود طويلة وانهم ضحايا استبداد السلطة والديكتاتورية فكيف ندعم اليوم حكما ديكتاتوريا ضد الشعب السوري».

واشار المصدر السياسي العراقي الذي رفض ذكر اسمه قائلا: ان «مسألة الخلاف بين الصدر ونصرالله ليست جديدة، كما انه كان هناك بالاساس خلاف سابق يتعلق بالوضع العراقي وبدعم الصدر لمشروع سحب الثقة عن نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي والذي تقدم به التحالف الكردستاني والقائمة العراقية مما ازعج ايران وحزب الله».

أسود لـ «الأنباء»: التمديد للمجلس يؤسس لتمديد جديد أي إلى 2016/5/20 وهو خروج عن وكالة الشعب

زياد اسود

رأى عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب زياد أسود ان البعض مصر على تزوير مواقف العماد عون وتحويرها في محاولة لإسقاط ما في نفوسهم من علل سياسية ووطنية عليه، مؤكداً أنه وبعد فشل لجنة التواصل في صياغة قانون انتخاب موحد بسبب إقحامها في البحث بقوانين من خارج ما تم الاتفاق عليه في بكركي، وبعد انقلاب القوات اللبنانية على قانون اللقاء الأرثوذكسي، وبعد انقضاء فترة تعليق المهل، ذهب تيار «المستقبل» ومعه النائب وليد جنبلاط وفي جعبتهما «القوات اللبنانية» باتجاه التمديد للمجلس النيابي هربا من خسارتهم بقانون الستين وليس رفضا له، فيما ذهب العماد عون باتجاه القانون المذكور لاعتباره أنه أقل شرا من تمديد ولاية المجلس ولو لساعة واحدة وتحسبا لإدخال البلاد في الفراغ، هذا من جهة مشيرا من جهة ثانية الى أن التمديد ملك الشعب اللبناني ولا يستطيع المجلس النيابي رئاسة وأعضاء أن يقرر عنه، لذلك فإن أي تمديد لولاية المجلس هو خروج عن الوكالة المعطاة من الشعب للنواب لمدة أربع سنوات والتفاف على النظام الديموقراطي.

ولفت النائب أسود في تصريح لـ «الأنباء» الى أنه وبالرغم من وقوع أحداث طرابلس فإن الأسباب الموجبة لتمديد ولاية مجلس النواب غير متوافرة، إذ كان باستطاعة وزارة الداخلية إجراء العملية الانتخابية على كامل الأراضي اللبنانية باستثناء طرابلس، حيث يمكن تأجيلها أو إيجاد آلية بديلة تمكن أهالي طرابلس من ممارسة حقهم بالاقتراع، متسائلا عن سبب تقاعس الدولة اللبنانية بالأساس عن فرض سلطتها وهيبتها والتمنع عن إعطاء الجيش صلاحيات استثنائية للرد على الاعتداءات الإرهابية ضده من جهة وفرض الأمن والاستقرار على محور باب التبانة ـ جبل محسن من جهة ثانية، بمعنى آخر يعتقد النائب أسود أن البعض قد يكون تعمد سوق الوضع الأمني الى ما هو عليه للوصول الى أسباب موجبة تبرر مطالبتهم بالتمديد للمجلس النيابي. أما وقد تقرر التمديد للمجلس أكد أسود أن نواب التيار «الوطني الحر» لن يصوتوا مع التمديد انطلاقا من رفض التيار السير بلعبة ضرب الدستور والأسس الديموقراطية.

وردا على سؤال حول رؤيته لمرحلة ما بعد التمديد للمجلس، أكد النائب أسود أن ما لم يُدركه الآخرون كل الآخرين في «8 و14 آذار» هو أن قرار التمديد اليوم حتى 20/11/2014 يؤسس لتمديد جديد أي حتى 20/5/2016، وذلك لاعتباره أن الأسباب الأمنية الموجبة من وجهة نظر المطالبين بالتمديد، ستبقى في ظل تغييب البعض لسلطة الدولة ومنع الجيش من الإمساك بزمام الأمور هي نفسها في العام 2014، لا بل ستكون أصعب وأعنف مما هي عليه اليوم.

وأضاف النائب أسود في معرض رده ان التمديد للمجلس النيابي يسحب من الرئيس المكلف تمام سلام ذريعته بتشكيل حكومة انتخابات، ويجبره على خلط أوراقه وإسقاط ما يُسمى بالقوى الوسطية منها، فيصبح بالتالي ملزما بتشكيل حكومة سياسية وفقا لحجم الكتل النيابية، مؤكدا على «الثلث الضامن»، وردا على سؤال حول انفراط عقد تكتل «التغيير والإصلاح» نتيجة تخلي حزب المردة والطاشناق عن العماد عون وذهابهما باتجاه معاكس لوجهته، ختم النائب أسود مؤكدا أن التكتل أمتن من أن يتقطع عقده كون العلاقة بين أعضائه قائمة على أسس ومبادئ وعناوين وطنية عريضة، مع احتفاظ كل منهم بحقه الديموقراطي في الاختلاف مع غيره بوجهات النظر.

● بيروت ـ زينة طبارة